

أبرز ما جاء في خطة تحفيز النمو الاقتصادي للسنوات الخمس القادمة (٢٠١٨-٢٠٢٢).

ترأس جلالة الملك عبدالله الثاني اجتماع مجلس السياسات الاقتصادية يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠١٧/٥/٣، الذي جرى خلاله اطلاق خطة تحفيز النمو الاقتصادي في المملكة للسنوات الخمس المقبلة، حيث تم صياغة الخطة بجهد تشاركي بين مجلس السياسات الاقتصادية والجهات الحكومية ذات العلاقة، وفيما يلي أبرز ما جاء في هذه الخطة.

الهدف الاول:

استعادة زخم النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته، اضافة الى التركيز على القطاعات ذات المساهمة الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي.

الهدف الثاني:

التوجه نحو الفرص والامكانات الكامنة للتنمية في الاردن، من خلال وضع برامج اقتصادية ومالية موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، اضافة الى استغلال الطاقات البشرية واستثمارها اقتصادياً كونها أحد اهم الموارد لدى الاردن.

الهدف الثالث:

وضع الأردن على مسار التنمية المستدامة والوصول إلى اقتصاد قوي أمام التحديات الإقليمية والدولية التي تعاني منها المنطقة.

الهدف الرابع:

التقليص التدريجي للاعتماد على المساعدات من خلال توسعة الفرص الاقتصادية والاستثمارية، وبناء اقتصاد قادر على توفير فرص عمل كافية للشباب، والاستثمار في الموارد البشرية.

الهدف الخامس:

تخفيض المديونية، توفير فرص العمل، ورفع مستويات الدخل.

الهدف السادس:

توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات وتحفيزها، اضافة الى زيادة عوائدها الاقتصادية.

الهدف السابع:

تمكين كفاءة ما يلي: (كفاءة الانفاق الرأسمالي، الموارد البشرية، التعليم)، بالإضافة الى زيادة الانتاجية واستغلال الموارد المتاحة.

الهدف الثامن:

تطوير المؤسسات الحكومية لتكون قادرة على توفير الخدمات العامة للمواطنين بكفاءة عالية.

الهدف التاسع:

ضرورة وجود دور اقتصادي أكثر نشاطاً للسفارات الاردنية خارج المملكة.

❖ أبرز الامور التي تضمنتها خطة تحفيز النمو الاقتصادي:

- (١٩) مجالاً وقطاعاً إصلاحياً من خلال تحديد (٩٥) إجراء مرتبط بالإصلاحات الاقتصادية، اضافة الى تحديد (٨٥) مشروع حكومي بتكلفة اجمالية تقدر بنحو (٦,٩) مليار دينار.
- سلطت الضوء على (٢٧) فرصة استثمارية للقطاع الخاص بقيمة اجمالية تصل إلى حوالي (٩,٥) مليار دينار.
- شملت معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية المحركة للنمو، مثل: قطاع الطاقة، قطاع المياه، قطاع التجارة والصناعة، قطاع النقل، قطاع السياحة، قطاع الإنشاءات، قطاع الزراعة، قطاع البنية التحتية، قطاع الخدمات المهنية المتخصصة، وريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى القطاع الاجتماعي والخدمي كالصحة والتعليم.
- استراتيجيات اقتصادية موزعة على مختلف القطاعات، حيث تعمل هذه الاستراتيجيات على توضيح السياسات المتعلقة في مجالات النمو لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية الحيوية، بالإضافة الى الشراكة ما بين القطاع العام والخاص على شكل مشاريع او استثمارات لتحفيز نمو القطاعات المختلفة.

- ❖ **المرجعيات التي انبثقت عنها خطة تحفيز النمو الاقتصادي:**
 - الرؤية الملكية السامية كما وردت في كتاب التكلفة السامي للحكومة.
 - رؤية الأردن ٢٠٢٥.
 - الاستراتيجية الوطنية لتنمية المارد البشرية.
 - الاستراتيجية الوطنية لرقمنة الاقتصاد (REACH 2025).
 - توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون.
- ❖ **أهم ما تطرق اليه أعضاء مجلس السياسات الاقتصادية:**
 - أهمية التنفيذ الفعلي للخطة والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، إضافة الى توفير الدعم المالي للمشاريع حيث أكد المجلس على ان الخطة تعتمد على تفعيل دور القطاع الخاص وجذب الاستثمار.
 - ضرورة أن يكون هناك جراءة ومسؤولية وسرعة في اتخاذ القرار من قبل المسؤولين على تنفيذ الخطة، وخاصة من قبل الإدارة الوسطى.
 - أهمية معالجة أوضاع الشركات المتعثرة وتحديث التشريعات، حيث أن هناك حزمة من التشريعات الاقتصادية بانتظار مناقشتها في البرلمان.
 - أهمية وضع أطر جاذبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنجاح التمويل وإقامة المشاريع وجذب الاستثمار.
- ❖ **آلية تنفيذ خطة تحفيز النمو الاقتصادي:**
 - التركيز على كافة القطاعات الاقتصادية الحيوية.
 - عقد اجتماعات دورية كل شهرين لمتابعة سير تنفيذ الخطة.
 - وجود اجراءات تنفيذية محددة قابلة للقياس وبتواريخ محددة، حيث يمكن من خلال هذه الاجراءات متابعة سير تنفيذ الخطة لكافة القطاعات الاقتصادية الحيوية والهامة.
- ❖ **النتائج المرجوة من تنفيذ خطة تحفيز النمو الاقتصادي:**
 - زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
 - تحسين مستوى معيشة المواطن.
 - توفير فرص عمل للشباب.
 - توسيع قاعدة البنية التحتية والمرافق مثل المواصلات، والصحة، والتعليم.
 - تحقيق معدلات نمو مستدامة والوصول الى المرونة الاقتصادية الكافية لمواجهة الاحداث التي تشهدها المنطقة.
 - تنوع مصادر الطاقة، والمياه، والامن الغذائي.
 - تحسين نوعية وجودة الخدمات التعليمية والصحية.
 - التحول التدريجي نحو رقمنة الاقتصاد والخدمات الحكومية.
 - تنمية المحافظات ودعم المجتمعات المحلي.
- ❖ **توجيهات رئيس الوزراء هاني الملقى:**
 - توجيه الفريق الاقتصادي بمتابعة وتنفيذ خطة تحفيز النمو الاقتصادي بقطاعاتها المختلفة بحسب المؤشرات والمدد الزمنية التي تم تحديدها.
 - توجيه سفراء المملكة الاردنية في الخارج لشرح الفرص الاستثمارية الأردنية.